

أي بعلامة مذكورة والمبسم بكسب السجالة التي تريد بها العلامة
 الحاصلة بطريق آخر يبقى عليه أي صلاحية ومكانه وعلى اتباعه و
 ذماته عار أي إلى ما يعبر به أبداً أي دائماً بحسب الظاهر
 عند الناس وإن كان مبياً في الحقيقة عند الله وكذا عند العارفين
 بحاله وحسن فعله وإلا فإن أي الكثرة تدخل في هذا أي هذا
 الباب من هذه الوثرة نارة من الهوى أي هوى النفس من
 الحسد والغف والكثرة في الباطن والفرض القاس من
 العداوة والتعقب المذهبي والرياء والسمعة معا يضمن من
 تركية القدر كما هو مشهور في كثير من المتأخرين وكلامه يتقدم
 أي التلطف والتلف الصالحين سالم من هذا غالباً أي مع احتمال
 غيبه نادراً وتارة من الخرافة في العقائد فإن بعض أهل السنة
 يطعنون في الرواية إذا كان رافضياً أو خارجياً أو غيهم مع كون
 ظاهر العدالة نظراً إلى بدعته وأما الروافض والنواصب
 فعلموا أنهم ما يعتبرون رواية أهل السنة بالكلمة بل يقولون
 بعقوبة أكثر الصحابة فضلاً عن غيهم ولذا لم ينفوا إلى حد
 بث الشيخين وغيرهم وأما جهلهم فكيف ذلك أهل السنة أما
 في اعتقادهم وأما في ارتكاب الكبائر على مقتضى مذهبهم وهو
 أي ما ذكر من أن الطعن في الرواية نارة يكون الخرافة العقيدة
 موجود كثير قدما وحديثاً أي في كلام المتقدمين والمتأخرين

وان كان

وان كان في الحديث حديث أكث ولا ينبغي أي لا يجوز إطلاق
 الحجج بذلك أي بما ذكرناه من مخالفة العقيدة فإنه يختل
 به الرواية لو تسدد باب الرواية ولذا وجد الشيعي والثنا
 ضبي في رجال الشيخين فقد قدما تحقيق الحال أي وسط
 المقال برواية المبتدعة أي وأن كانوا هم أهل الجهالة والضلالة
 قال ابن دقيق العيد الوجوه التي تدخل فيها الرواية قد خمسة
 أصوها الهوى والعرض وهوىها وفي تاريخ المتأخرين
 كثيرة والثاني مخالفة في العقائد والثالث الاختلاف بين
 المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة فوقع تناقضاً وجب عليهم بعضهم
 في بعض والرابع الكلام بسبب الجهل بعبارة العلوم وأكثر
 ذلك في المتأخرين لو شغلهم بعلوم الأوائل وفيها الحق الحسنة
 والهند والطب وفيها الباطل لا لطبيعات وكثير من الأهلية
 وأحكام النجوم والخامس الاختلاف بالزم مع عدم الورع وقد عقد عبد
 النبي في كتاب العلم باباً في القرآن والمتأخرين بعضهم في بعض
 ولاري أن أهل العلم لا يقبل حججهم إلا ببيان واضح والجرح
 بفتح الجيم بمعنى الجرح مقدم على التعديل والطلب ذلك أي
 عند التعارض والآن فالاصل أن يكون الراوي عدلاً تحسناً للظن
 بالمسلم وأطلق ذلك أي التقييد بقيد الوقت المتعارض جملة
 أي من الأئمة والفقهاء ولكن محله أي محل تقدم الجرح على التعديل ثابت

غير